البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة:
العمل، البطالة و الفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس

حافظ بن عمر
أستاذ علم الاجتماع
بجامعة قابس– تونس

الملخص:

يتناول المقال ثلاثة مؤشرات هامة تستعمل في قياس التنمية المستدامة و هي : العمل ، البطالة و الفقر مع التركيز على مشكلة البطالة في تونس، اذ أن البطالة في تونس أصبحت تأخذ شكلا هيكليا، فإذا استمر الوضع على حاله، فان هذا سيؤثر سلبا على الأجيال القادمة، و منه لا تتحقق تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق احتياجاتهم. ذلك أن التنمية تشمل أيضا عملية القضاء على الفقر و سوء توزيع الدخل و البطالة، إن الاهتمام بهذه المؤشرات في تحقيق التنمية يمكن أن يوفر الاستدامة في بعديها الاقتصادي و الاجتماعي.

الكلمات المفاتيح : البطالة،العمل، الفقر،التنمية المستدامة،الاستدامة الاجتماعية.

Résumé:

Les dernières décennies montrent clairement qu'on ne peut pas assurer la croissance économique sans tenir compte du développement humain. Ce dernier vise la cohésion sociale, la lutte contre la pauvreté et le chômage, l'insertion et la lutte contre les inégalités. Aussi, il importe de consacrer davantage d'attention à la qualité de cette croissance afin de s'assurer qu'elle accompagne les objectifs du développement humain. A travers cet article nous nous intéressons à l'emploi, au chômage et à la pauvreté en Tunisie comme indicateurs utilisés dans la mesure de la durabilité du développement social d'un pays. L'article montre que la situation actuelle du chômage en Tunisie ne contribue guère à assurer la durabilité dans ses dimensions économiques et sociales.

Mots clés : chômage, emploi, développement durable ; durabilité sociale.

المقدمة:

لقد أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفا لكل شعوب العالم غنيها و فقيرها ،كل يسعى لتحقيقها بحسب قدراته و موارده و إمكانياته ، وقد زاد الاهتمام بالتنمية كطريقة و منهجية علمية تستهدف تحسين مستوى المعيشة للإنسان في المجتمعات الحديثة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة.

إن التنمية في جوهرها عملية حضارية متكاملة تمثل نقلة نوعية على مستوى المجتمع كله و بجميع طبقاته الاجتماعية، و التنمية تستهدف الارتقاء بفكر الإنسان و استثمار قدراته الكامنةو تحقيق الحياة الكريمة له. وهي بالتالي تكتسي أبعادا سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية و على عكس ما كان يعتقده بعض الاقتصاديين فإن تحقيق التنمية يتطلب توجيه الاهتمام ليس فقط للنمو الاقتصادي و لكن أيضا الاهتمام بالمسائل الاجتماعية و البيئية و الثقافية وهذا انطلاقا من المبدأ القائم على أن التنمية عملية شاملة لا تقتصر فقط على الجانب الكمي (النمو) و إلا فإنها ستتعرض لمخاطر في الأمد البعيد، ولتجنب ذلك وقع

التطرق إلى ما أصبح متعارف عليه باسم التنمية المستدامة ، فالتنمية المستدامة في المطلق،هي ما أشار له تقرير اللجنة العالمية للتنمية و البيئة "برونتلاند" إلى" أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته"ا لكن في معناها العيني هي ليست كما يفهمها البعض على أنها تنحصر في المجال البيئي فقط ،وهي ليست فقط تحقيق النمو و التطور الاقتصادي، بل يدخل ضمن اهتماماتها المجالات الاجتماعية و التي تشمل من ضمن ما تشمله الاهتمام بالترفيع في مستوى المعيشة من الناحية الكمية و النوعية إلى أقصى حد، و القضاء على الفقر و لن يتم ذلك ما لم يتم التحكم في تفاقم ظاهرة البطالة و الإسهام الفعال في خلق فرص شغل.

يبرز من بين أبعاد التنمية المستدامة (الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي)، البعد الاجتماعي خاصة ،كبعد جديد لقياس مستوى التنمية من خلال التركيز على زيادة الإنتاج، و هذا الأخير لا يكون إلا بتوفير فرص عمل ملائمة لمجموع طالبيه، و الذين هم في ازدياد مستمر خاصة في الدول النامية ،اهتمت كل دول العالم و كذلك بعض الهيئات الدولية بدراسة و تحليل الاقتصاديات، بغرض التعرف على مستويات النمو و التطور، فاضطرت إلى اللجوء إلى استعمال مجموعة من المؤشرات، و لعل من بين أهم المؤشرات الكمية هي : قياس البطالة و معدلات التشغيل للحكم على الحالة الراهنة للتنمية المستدامة بالمقارنة مع التحديات التي تطرحها هذه الأخيرة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية التحكم في ظاهرة البطالة و خلق فرص شغل في تحقيق التنمية المستدامة و علاقتهما بالفقر، لذلك فالإشكالية التي سيحاول البحث دراستها هي :

ما هي الحالة الراهنة للتنمية المستدامة في تونس على ضوء دراسة مؤشر البطالة ؟ ثم ما عالقة البطالة بالفقر؟

لدراسة هذه الإشكالية، ينطلق البحث من فرضية أساسية و هي:" **التقليص من البطالة يساهم في النهوض برفاهية الأفراد و المجتمعات مما يمكن من استدامة التنمية.**"

لدراسة هذه الإشكالية و فرضياتها، سيتم دراسة النقاط التالية:

- تعريف التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها
- العمل و البطالة ضمن مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية المستدامة
- واقع العمل ، البطالة و علاقتها بالفقر في تونس

1/ تعريف التنمية المستدامة :

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من المجتمع وتشمل جميع المجالات، فهي عملية مركبة تهدف إلى تغيير البناء الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز، وتطوير الإمكانات المتعددة الجوانب، بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية و القيمية، وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المرجوة ،هذه التغييرات تسببت في نتائج ليست كلها ايجابية، حيث شهدت نهاية القرن العشرين تنامي الوعي لدى جميع الدول بالقضايا البيئية و الاجتماعية الناتجة عن النمو الاقتصادي ،فبرزت طفرة من المفاهيم حول التنمية المستدامة . حيث أورد "فوك و برزارد" (Fowke & Prasad)سنة 1996 أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي بعض الأحيان متناقضا .

من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا، ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند[1]. والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[2]. كما عرفت التنمية المستدامة بأنها: " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي ". ولقد خرج مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير

البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول[3]". فهي إذا تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، وهو جوهر و روح معنى التنمية المستدامة التي سنركز عليه في هذا البحث ، فأولوياتها هي تلبية احتياجات الإنسان من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية بصفة دائمة، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. و هو ما نقصده في قول الأبعاد الاجتماعية في التنمية المستدامة[4].

من خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة عناصر: و هي البعد الاقتصادية و البعد الاجتماعي و البعد البيئي، كما اهتمت في بعض المواضع بالتنوع الثقافي كأحد مكونات التنمية المستدامة ، بالنسبة للعنصر الاجتماعي وهو الذي يعنينا في هذا البحث، فمفاده أنه يمكن للفقراء الحصول، بنفس الحظوظ، على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق الرفاهة و لا يكون ذلك إلا بالحصول على شغل.

2/ العناصر المكونة للتنمية المستدامة :

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس الرامية إلي تحقيق أهدافها، وتتكون هذه الأسس من مجموعة من العناصر الرئيسية تمس الجانب الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و حماية البيئة و استعمال التكنولوجيا، وهي عناصر متداخلة في بعضها البعض مكملة الواحدة للأخرى، ويمكن تلخيصها في ما يلي

أ- العنصر الاقتصادي:

ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل و بكفاءة. ، فالأمر يستلزم تعديل أنماط الإنتاج ثم الاستثمار و هياكل إنتاجهما من ناحية و تعديل الاستهلاك من ناحية ثانية.

ب- **العنصر الاجتماعي:**

و يشير إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر، و إلى النهوض برفاهية الناس،و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية، و الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، و احترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، و التنوع، و التعددية، و المشاركة الفعلية للمواطن في صياغة القرار. كما لا يجب أن ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما يترتب عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين ، معنى ذلك انه لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بالنفع، بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة المادية استنادا إلي مردود الآثار الاقتصادية و البيئية فقط الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية.

ج- **العنصر البيئي:**

يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الايكولوجية و النهوض بها .من خلال استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية و ضرورة الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية، خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية[5] و يعني ذلك أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .

ح- **العنصر التقني:**

يتعلق بتعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية وهذا يتطلب إعادة النظر في أنماط الاستغلال والاستثمار الحالية.

3/ مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

لعله من المفيد قبل الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة أن نوضح بعض النقاط الأساسية و التي تعتبر نقاط و خصائص مشتركة بين كل عمل تنموي وهي

1 - التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع .

2 – التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

3 – التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

4 – التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً.

5– التنمية ظاهرة كلية، تحدث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات تشمل الإطار السياسي والاجتماعي و الثقافي، مثلما هي القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

الجدير بالذكر انه على المستوى السياسة الدولية فإن معظم تقارير الدول التي تم تقديمها للأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة، تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظري وإنشائي و في عديد من الحالات غير واقعي. أما على المستوى البراقماتي أي الفعلي، فيقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسسية. هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، و هي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير كمية يمكن حسابها و متابعة تغيراتها و توجهاتها كما أن مثل هذه المؤشرات من شأنها أن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، هذه المؤشرات هي كالتالي:

❖ **المؤشرات الاقتصادية:**

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

❖ **المؤشرات الاجتماعية:**

- مؤشر الفقر
- معدل البطالة
- نوعية الحياة

- التعليم
- معدل النمو السكاني
- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية

❖ **المؤشرات البيئية:**

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية
- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة
- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا
- الأراضي الزراعية الصالحة و المصابة بالتصحر.
- التغير في مساحة الغابات

❖ **المؤشرات المؤسسية:**

- خطوط الهاتف الرئيسة لكل 100 نسمة
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة
- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة
- مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة

ثانيا : البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة:

أن الاهتمام بمفهوم التنمية ليس جديدا حيث يرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر، لكن الاهتمام بقضية استدامة التنمية يعتبر حديثا، و قد تزايد هذا الاهتمام خلال العقود الأخيرة. فمن المنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية و تطوير النمو الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا النمو فيكون عادة بمعدلات الدخل و الاستهلاك، و يتضمن ذلك الكثير من مقومات المعيش مثل الدخل و الطعام و المسكن و النقل و الملبس و الصحة و التعليم. أما في بعدها الاجتماعي ، فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة و أهمها الصحة و التعليم و العدالة. و من هنا فالاستدامة هي " كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار و يراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية و الاجتماعية و الأخلاقية، و لن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاخلالات و الفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله أو بين دول الشمال و الجنوب أو بين مختلف الأجيال[6].

وهناك من يرى أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي و يسمى "بالبصمة الايكولوجية" و الثاني اجتماعي و يسمى "بمؤشر التنمية الاجتماعية". فالبصمة الايكولوجية تسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية. أما مؤشر التنمية الاجتماعية فيشمل من بين ما يشمله الفقر و البطالة و نوعية الحياة و التعليم و النمو السكاني. فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي تلك التي تسعى إلى توفير و احترام الشرطان معا و في آن واحد. فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه، و يكون ذلك بتوفير التعليم و الصحة و المسكن الملائم و العمل المناسب لقدرات الإنسان، و كذلك الأمن و التأمين الاجتماعي، و القضاء على الاستغلال و عدم تكافؤ الفرص.

و بالرغم من هذا الاهتمام المتزايد بتحقيق الاستدامة إلا "أن الواقع الحالي للدول خاصة منها النامية لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة و هذا نظرا لتفاقم الفقر بكل أشكاله و مكوناته و تفاقم الأمية والبطالة و ارتفاع نسبة الوافيات و غيره[7]".و من الاستدامة يتضح أن المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو و التطور الاقتصادي و أن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر

معالجة المسائل الاجتماعية و من بينها و أهمها مشكلتي العمل و البطالة. فيمكن اعتبار هذين الأخيرين بمثابة الحلقة المفقودة في معادلة استدامة التنمية و علاقتهما، بالأمن و الاستقرار الاجتماعي، و انعدام ذلك يعتبر تجاوزا لحقوق الإنسان و انعدام الكرامة و تصاعد خطر التوترات الاجتماعية و العنف و من ثم فان السعي للوصول إلى المستوى اللائق بالطبقة العملة المنتجة، يكون حجر الزاوية في التنمية و القضاء على الفقر[8]. لذلك فان تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل من بين ما يشمله الحد من الفقر. و لن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكل فعال إلا من خلال نمو الإنتاج و انخفاض البطالة و "الاستدامة الاجتماعية" هي إحدى مكونات التنمية البشرية و تهدف إلى توفير الشروط التي تسمح للأجيال المستقبلية بالمحافظة على الكرامة الإنسانية، و يتطلب ذلك جهدا عند الأجيال الحاضرة مما يساهم في توفير عناصر النمو على المدى الطويل لأجيال المستقبل.

و يرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالعمل و البطالة. فقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995 المنعقد "بكوبنهاجن" بشأن التنمية الاجتماعية على " وجود الصلة بين القضاء على الفقر و العمالة[9]". كما أنه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل و التكوين و التدرب و الكفاءة و بين الفقر و إنتاجية العمل. "فتحسين الإنتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة و غير التضخمية في مستويات المعيشة و فرص العمل و الحد من الفقر[10]."

ثالثا: واقع العمل و البطالة في تونس:

1- أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في تونس: يرجع معظم المختصين تفاقم ظاهرة البطالة في تونس إلى الأسباب التالية:

ضعف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة و على رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة لضعف تنافسيتها أمام المنافسة الأجنبية. إن أول مشكلة تعاني منها تونس فيما يتعلق بسوق العمل هو عدم قدرة القطاع المهيكل و على وجه الخصوص القطاع الصناعي على خلق فرص شغل، و ذلك نتيجة التدني الشديد في معدلات نموه ،مما انعكس سلبا على القدرة على خلق مناصب الشغل و أدى بذلك إلى فقدان البعض منها.

تزايد ظاهرة تسريح العمال نتيجة سياسة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العام، تحت ضغط ما يسمى بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، حيث تم تسريح حوالي 12.000عامل خلال الفترة الممتدة بين 2000 و سنة 2008 خاصة في القطاع الخاص أو من تم خصصة مؤسساتهم من القطاع العام، استقرار النمو الديموغرافي حيث يشهد ارتفاع عدد السكان في تونس بنسبة تقريبا 1 % سنويا. فبالرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات الولادة إلا أنه تونس شهدت استقرارا في نموها الديموغرافي وذلك لانخفاض عدد الوفيات لتطور الخدمات الصحية و ظروف الحياة بصفة عامة.

- **جدول ع1ـدد نسبة التزايد الديمغرافي**

السنة	2000	2005	2010	2012
النسبة	1.17	0.99	0.97	0.96

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.تونس جولية 2014

لقد تميز سوق العمل بتونس منذ العشرية الأولى من القرن الحالي بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 19.5%. ولمعرفة طبيعة ظاهرة البطالة في تونس لا بد أن نفهم إن المؤشرات الحالية حول معدلات العمالة و نسب البطلة

في تونس تشير إلى أنه من الصعب الوصول إلى نتائج ايجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. لان ذلك يتطلب تخفيض نسب البطالة مما سيؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر وهي فرصة لا تتوفر على الأمد القريب .

جدول عـ2ـدد نسبة البطالة حسب الجنس 2010-2014

الجنس / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
ذكور	---	15.2	14.3	13.2	12.7
إناث	18.9	27.8	25.3	22.6	21.5
المجموع	14.9	21.5	19.8	15.8	15.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء .تونس جولية 2014

إن تحليل لواقع البطالة في تونس يوضح أن الوضع معقد و أن أسباب مشكلة البطالة في تونس تعود أثارها منذ الاستقلال إلى يومنا . و ذلك نتيجة طبيعية إلى النمط التنموي المتبع، هذا و أن الوضع زاد تأزما منذ بداية التسعينات. أي حين شرعت تونس في القيام بالإصلاحات، حيث أجبرت تونس على الانخراط في برنامج الإصلاح الهيكلي، حالها حال الكثير من دول العالم الثالث من اجل جدولة ديونها بشروط وتعليمات تستهدف ما أصبح يعرف بـ "استرداد التّكلفة" La récupération des coûts، على المدى القصير، من خلال التّفويت في المؤسّسات العموميّة، والضّغط على الإنفاق العمومي في المجالات الحيويّة، ورفع الدّعم عن المواد الأساسيّة التي تمثّل قوام نفقات الاستهلاك للفقراء، وتحرير التّجارة الخارجيّة، وهي من الإجراءات التي لا تقدّم المؤسّسات الماليّة العالميّة أيّ تنازل بشأنها.

ونتيجة لهذه السياسة تراكمت الديون حتى بلغت 10.480 مليار اورو سنة 2006، أي ما يعادل 59.68% من الناتج الإجمالي الخام، و تقدر اليوم سنة 2014 بـ20 مليار اورو تقريبا ،كما انعكست هذه الإجراءات الاقتصادية سلبا على الوضع المعيشي للمواطن، تقشّفا وتدهورا في المقدرة الشّرائيّة بفعل التّرفيع الجنوني للأسعار، وتقليصا في فرص الشّغل، وارتفاعا في نسبة البطالة، وازديادا في الفوارق الاجتماعيّة. وهو المناخ الذي ولّد التّوتّرات والاحتجاجات الاجتماعيّة منذ السّبعينات، ولا تزال شروط إنتاجها قائمة حتّى في المسارات الجديدة لاستحقاقات الحراك الشعبي الحالي.

2- *خصائص سوق العمل في تونس*:

بلغ معدل البطالة في تونس سنة 2014 نسبة 15% تقريبا (12.7في المائة ذكور و 21.5 إناث) و لقد كان هذا المعدل على نفس الوتيرة خلال السنوات السابقة مما جعل تونس تكون من بين الدول التي تعاني من أزمة البطالة مقارنة بعدد سكانها من جهة، و غياب الموارد الطبيعية من جهة أخرى. لقد بقي معدل البطالة مرتفعا و متقاربا خلال كامل العشرية الأخيرة.

- سنة 2006 في حدود 12.5%.
- سنة 2008 في حدود 12.4%.
- سنة 2010 في حدود 14.9%
- سنة 2012 في حدود 19.8%

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، لا على المستوى الكمي و لا النوعي. فقد انخفضت نسبة البطالة إلى 15% سنة 2014، يؤكد الديوان الوطني

للإحصاء أن نسبة البطالة في بداية سنة 2012 بلغت 19.8 ،% وتختلف نسبة البطالة من فترة إلى أخرى و ذلك بالعلاقة مع تطور عدد السكان النشطين وهو ما يبينه الجدول التالي :

جدول عـ3ـدد تطور السكان حسب سن العمل (15 عاما فما فوق)

الوحدة : بالألف

الجنس / السنة	2012	2013	2014
ذكور	4073.5	4123.1	4131.1
اينات	4209.2	4260.4	4278.4
المجموع	8282.7	8383.5	8409.5

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكن و التشغيل 2014.

جدول عـ4ـدد تطور عدد السكان النشطين الوحدة : بالألف

الجنس / السنة	2012	2013	2014
ذكور	2847.4	2872.8	2879.9
اينات	1062.2	1105.8	1118.4
المجموع	3909.6	3978.6	3998.3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكن و التشغيل.

إن تفاقم ظاهرة البطالة في تونس مس كل الفئات الاجتماعية لا سيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية. فمن مجموع العاطلين عن العمل و البالغ عددهم سنة 2014، قرابة 800 ألف شخص نجد أن أكثر من 65% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة. وهو ما جعل مسألة البطالة في تونس مشكل هيكلي بالأساس،من خلال ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا. و نظرا لتفاقم الوضع أصبحت قضية خلق فرص الشغل في تونس هي أساس كل سياسات التنمية المنتهجة.

جدول عـ5ـدد

نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا2010 –2014

الجنس / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
ذكور	15.8	23.1	19.5	22.0	21.2
اناث	32.9	44	45.8	43.5	40.8
المجموع	23.3	33.5	32.6	32.7	31.4

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكن و التشغيل.

إن الوضع الحالي هو نتاج للأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد التونسي في الثمانينات بل قد يعود إلى عقود ماضية تتلخص أساسا في النمط التنموي المتبع منذ الاستقلال، حيث خضعت تونس لأزمات متعددة و متتالية (1978-1982-1987)

خلفت آثار سلبية بليغة على اقتصادها. تكمن أسباب هذه الأزمات، إضافة إلى البعد السياسي المتعلق بالحريات و حقوق الإنسان، في الارتفاع الشديد لأسعار المواد الأساسية مما انعكس سلبا على الفئات الاجتماعية الفقيرة. نتيجة سياسة الاقتراض و الخضوع إلى الجهات المانحة و الانطلاق في برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد و ما لحقه من سياسات اقتصادية أهمها خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية. هذه الأزمات أثرت سلبا على سوق العمل مما ساعد على تفاقم ظاهرة البطالة. فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها تونس قد أدت إلى بروز إخلالات كبيرة في سوق الشغل، حيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، و نعتقد أنها نتيجة منطقية لما باشرته البلاد في الإصلاحات الاقتصادية و شروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات و تسريح آلاف العمال. و هو يفسر ما ورد في العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في تونس بدأ في الارتفاع منذ الثمانينات. هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية مترابطة، أبرزها الخضوع القصري إلى املاءات الجهات المانحة ، بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي لاقتصادها مع المؤسسات المالية الدولية، و رغم محاولات هذه الدول الحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج و المشاريع التي صاحبت هذه التحولات، و التي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة و غير مدروسة بصفة علمية، إلا أنها لم تستطع التقليص من عدد العاطلين عن العمل ،مما جعل هذه البرامج"التلفيقية" قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة.[1] في نفس هذه الفترة نلاحظ ارتفاع نسبة الفقر في تونس و التي في الحقيقة لا تعود بالأساس إلى ارتفاع عدد العاطلين و إن كانت العلاقة عضوية بين هذه الظاهرة و الأخرى ، حيث تشير مختلف التقارير خلال نفس الفترة، حول الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في تونس إلى ارتفاع نسبة الفقر في تونس، بالرغم من التحسن في بعض مؤشرات التنمية ، الصحة و التربية و انخفاض في نسبة الوفيات، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين و تبقى نسبة الفقر مرتفعة بالمناطق الريفية و لدى النساء و الشباب خاصة، و سنوضح ذلك في موضع لاحق.

إن المتمعن جيدا في الإحصائيات الخاصة بالعمالة في تونس، يلاحظ مرور الاقتصاد التونسي في هذا المجال عبر مرحلتين كبرتين وهي :

- **مرحلة ما قبل 1970**:

مباشرة بعد الاستقلال، عرفت تونس معدل بطالة مرتفعة جدا و هذا تحت تأثير مخلفات الاستعمار، و انخفضت هذه المعدلات بعد ارتفاع عدد المهاجرين التونسيين إلى فرنسا و ليبيا. و تعرف هذه الفترة بالحقبة الاشتراكية (التعاضد) التي كانت تتمحور أساسا على بناء اقتصاد مبني على الصناعة و الزراعات الكبرى كقطاعات يمكن أن تحدث التنمية الاقتصادية، فبالرغم من توفر عدد هام من مواطن الشغل خلال هذه الفترة خاصة في القطاع العام لحداثة الدولة ، إلا أن عدد العاطلين عن العمل تفاقم خاصة في المدن الكبرى مثل تونس و صفاقس نظرا لارتفاع عدد النازحين من داخل البلاد نحو المناطق الحضرية.

- **مرحلة ما بعد 1972**

خلال هذه الفترة، لم يعد التحكم ممكنا في معدل البطالة وذلك نظرا لاعتماد اقتصاد السوق و انتهاج النهج الليبرالي على مستوى الاجتماعي ، خلال هذه الفترة بلغت المعدلات السنوية للبطالة أعلى مستوياتها حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1985 بمعدل 21.1% نلاحظ أيضا أن العمالة في تونس تتوزع على مختلف النشاطات الاقتصادية ،و إن حضي قطاع الخدمات بنصيب الأسد منها بنسبة 51.3 في المائة من جملة القطاعات الأخرى، تليه الصناعات المعملية بنسبة18.7 في المائة ثم الفلاحة

مشروع تشغيل الشباب/ صندوق المشاريع الصغرى/ جمعيات حكومية لإسناد القروض الصغرى و المتوسطة.و هي عبارة عن إعانات البطالة تدفعها الدولة في شكل قروض و برامج ، وهي كلها وسائل يمكن أن تؤدي إلى تخفيف الفقر و التفاوت في توزيع الثروة دون أن تؤدي إلى خلق فرصة دائمة للعمل. [1]

و الصيد البحري بسبة 14.8 في المائة،الجدير بالذكر إن طالب الشغل في تونس يخير العمل في القطاع العام و خاصة في مجال الخدمات و هذا مرتبط بعقلية الاستقرار، وهو ارث من الحقبة السابقة (التعاضدية) حين كان الموظف يتمتع بحراية قارة و مرتبة و مكانة اجتماعية و رأس مال رمزي اجتماعي كقيمة مضافة في المجتمع التقليدي، لم تعد متوفرة اليوم. وهو ما يمكن أن نلخصه من الخلال الجدول :

جدول عـ6ـدد

توزع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي (الوحدة: الألف)

القطاع / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة و الصيد البحري	575.8	522.2	532.1	514.1	503.5
الصناعات المعملية[2]	598.2	575.3	601.4	624.2	637.5
الصناعات غير المعملية	474.0	465.5	461.0	483.3	499.1
الخدمات	1599.4	1575.8	1626.7	1692.6	1741.2
غير مصرح به	30.0	16.3	12.9	12.2	11.2
المجموع	3277.4	3155.2	3234.3	3326.6	3392.5

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكن و التشغيل.

3- خصائص البطالة في تونس: ما يميز البطالة في تونس أنها:

تمس الفئات الشابة: حيث أن معدل 68% من معدل البطالة تمس الفئات التي تقل أعمارها عن 30 سنة، فإلى غاية نهاية سنة 2014، بلغ عدد طالبي العمل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 544 ألف شخص ،حوالي 73.5% من البطالين من فئة المقصين من النظام المدرسي أي أن البطالة تمس من ليس لديهم مؤهل دراسي كافي يسمح لهم بالالتحاق بمناصب الشغل المطروحة ، لبطالة موجودة في المناطق الحضرية كما هي موجودة في المناطق الريفية حيث بلغت نسبة البطالين القاطنين في الأرياف سنة 2012 حوالي 49% بعدما كانت 36.3% في نهاية سنة 2010 ،بالرغم من تراجع نسبة البطالة ابتداء من سنة 2012 إلى يومنا هذا، إلا أن "سوق العمل في تونس يمتاز بواقع مر و يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني و هو ظاهرة تفاقم العمل غير الرسمي فهناك دراسات ترى ان هذا القطاع الغير مهيكل يستوعب 44% من اليد العاملة النشيطة[3] ، يتضح من خلال استغلال المعطيات الخاصة بحالة العمالة في تونس، أن عدد العمال الدائمين سواء في القطاع العام أو الخاص لا يمثل إلا 63% و أن عدد العمال الأحرار أي في السوق الموازي المعروف بالقطاع الغير مهيكل يمثل 37% من مجموع اليد العاملة النشطة حيث أن ما يميز هذه الفئة، أنهم يشغلون مناصب عمل غير مستقرة و ذات مداخيل غير ثابتة. كما توضح نفس الأرقام أن قرابة 300

[2] - المقصود بالصناعات المعملية هم مجموع النشاطات التالية ك صناعات غذائية/ مواد البناء و الخزف و البلور/صناعات ميكانيكيةو كهربائية/صناعات كيميائية/صناعات النسيج و الملابس و الأحذية و صناعات معملية أخرى، أما بالنسبة للصناعات غير المعملية فالمقصود هو مجموع المناجم و الطاقات و البناء و الأشغال العامة، أما الخدمات فهي تشمل مجموع التجارة و النقل و الاتصالات و النزل و المطاعم ،البنوك و التامين ،خدمات اجتماعية و ثقافية و التربية و الصحة و الخدمات الإدارية.

[3]- إذا تم حصر الإحصائيات لمثل هذه الظاهرة أي معرفة حجم القطاع الغير مهيكل، لأعطت للبطالة صورة أخرى أشد تشاؤما مما هي معروفة عنه الآن. أظهرت النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 التي أفصح عنها المعهد الوطني للإحصاء ، جملة من الاستنتاجات التي يتعين الوقوف عندها وتحليلها. ومن أهم هذه الاستنتاجات أن ٪33.7 من التونسيين (الشريحة العمرية 18 / 59 سنة) أي مليون و33 ألف شخص يعملون في القطاع الموازي وليس لديهم تغطية اجتماعية على خلفية أن التعداد اظهر أن ٪65.4 من التونسيين المشتغلين وعددهم أكثر من مليونين و300 ألف شخص منخرطون في الصناديق الاجتماعية.

*حسب دراسة قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل ، اكبر منظمة عمالية بتوس، فان المؤسسات المنتمية إلى القطاع الغير مهيكل و بالتالي غير خاضعة للجباية فهي تقدر بـ 370 ألف مؤسسة .

ألف عائلة تعيش بواسطة إعانات و مساعدات عائلية تمنحها الدولة و هذا يعني أن مداخيلهم محدودة، ذلك أن هذه الإعانات لا تسمح بتغطية إلا الحاجات الجد أساسية. [4]إن عدد العاطلين عن العمل من النساء بلغ 247.7 ألف بنسبة بطالة في حدود 23.3 بالمائة مقابل 398.4 ألف عاطل عن العمل من الذكور بنسبة 13.9 بالمائة. نلاحظ التفاوت أيضا على المستوى الجهوي حيث نجد أن أقل نسبة بطالة في إقليم تونس الكبرى بنسبة 17 بالمائة بينما تم تسجيل أعلى نسبة بطالة في الجنوب الشرقي بنسبة 23.5 بالمائة. أما بقية النسب فتوزعت كما يلي: 12.5 بالمائة في إقليم الشمال الشرقي و 20.3 بالمائة في إقليم الشمال الغربي و بلغت هذه النسبة 11.3 بالمائة في الوسط الشرقي و 19.7 بالمائة في الوسط الغربي و23.4 بالمائة في الجنوب الغربي كما أن عدد العاطلين من بين حاملي الشهادات العليا سجل ارتفاعا بأكثر من 3 ألاف ليكون في حدود 231 ألفا مقابل 228 ألف عاطل خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2012 وهو ما يعادل نسبة بطالة تساوى 33.2 بالمائة تتوزع على 22.6 بالمائة لدى الذكور و 45.3 بالمائة لدى الإناث ، ونشير إلى أن شهادة تقنى سامي أو ما يعادلها تعتبر الاختصاص الذي أحدث أكبر عدد من مواطن الشغل في صفوف حاملي الشهائد العليا بتوفير أكثر من 76 ألف موطن عمل. وبالمقابل فان شهادات تعليم عال أخرى مثل طبيب صيدلي مهندس... هي من أقل الاختصاصات الموفرة لمواطن الشغل .

جدول عـ7ـدد

توزيع العاطلين من بين حاملي شهادات التعليم العالي حسب نوعها 2010–2014

الشهادة العلمية / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
شهادة تقني سامي أو ما يعادلها	57.9	87.1	79.0	70.8	66.2
الإجازة في الإنسانيات	21.1	32.0	34.9	37.7	40.3
الإجازة في الحقوق و التصرف و الاقتصاد	22.9	30.8	31.9	37.1	33.8
الإجازة في العلوم الصحيحة (رياضيات،فيزياء،كيمياء...)	27.2	36.9	46.3	63.4	71.4
شهادات تعليم عالي أخرى(هندسة،طبيب،صيدلي...)	9.9	15.5	18.1	26.4	29.6
المجموع	139.0	202.3	210.2	234.9	241.3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكن و التشغيل

رابعا: البطالة و الفقر في تونس

حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى المتقع 3.08 بالمائة أي حوالي 400 ألف تونسي، في حين تبلغ نسبة التونسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى 11.4 بالمائة أي قرابة مليون و 200 ألف شخص.

هذا في ضل التطمينات من وزارة الشؤون الاجتماعية بتراجع نسبة الفقر من 32.04 بالمائة إلى 15.02 بالمائة سنة 2014. و تعرف منظمة الأمم المتحدة الفقير بأنه كل شخص يقل دخله عن الدولار في اليوم .غير أن البنك الدولي عرف الدول

[4] - تقدر المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة في تونس ب 100 دينار أي 50 دولار في الشهر.

الفقيرة بأنها الدول منخفضة الدخل أي التي يقل فيها دخل الفرد عن 600 دولار سنويا أي حوالي 1200 دينار تونسي .و تجدر الإشارة إلى أن الفقر في تونس مستويان اثنان:

المستوى الأول ويتمثل في ضعف مدخول العائلات و الذي يساوي دولار واحدا يوميا و هو يعتبر ضعيف جدا بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى.

المستوى الثاني و يتمثل في الحاجة الناجمة عن البطالة العالية.

فمن أهم الأسباب التي يمكن أن نذكرها و المتعلقة بظاهرة الفقر في تونس هو غياب التوزيع العادل للثروات بين الجهات، مما ساهم في اتساع الهوة و انقسام المجتمع إلى فقير و متوسط ، بل أن الطبقة الوسطى في حالة تقلص لصالح طبقة الفقراء و محدودي الدخل.

هذا فضلا عن تفاقم محدودية الدخل الفردي للعائلات الفقيرة و المتوسطة و ارتفاع معدل عبئ الإعالة و عدم المساواة في توزيع الأصول المادية بين السكان و بين الجهات ،خاصة منها الداخلية التي تتميز بأكبر نسبة للفقر و انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي. نتيجة لذلك لا يمكن تحقيق التنمية خاصة في جانبها الاجتماعي لان هذه الحالة لا تسمح بتوفير الرفاهية لإفراد المجتمع طالما واصلوا المعاناة من هاتين المشكلتين.(ضعف الدخل و البطالة المستمرة).

يقدر المعهد الوطني للإحصاء نسبة الفقر بمختلف جهات البلاد لسنة 2010 على النحو التالي : أعلى نسبة بجهة الوسط الغربي 32.3 بالمائة تليها جهة الشمال الغربي بنسبة 25.7 حيث تبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى في ولايات الشمال الغربي بولاية جندوبة ، ثم نجد جهة الجنوب الغربي حيث تصل نسبة الفقر إلى 21.5 بالمائة. ثم الجنوب الشرقي ب 17.9 بالمائة و 10.03 بالمائة بالشمال الشرقي. و 9.1 بالمائة بإقليم تونس الكبرى .

هذه إذا خارطة الفقر في تونس حسب الجهات الكبرى للبلاد ، و يعود تزايد و ارتفاع نسبة الفقر إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبة البطالة في تونس خلال الثلاثي الأول من سنة 2014 قرابة 15 بالمائة مقابل 15.3 خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 لتشهد بالتالي نسبة تراجعا قدرت ب 0.1 نقطة وفق إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

و يقدر عدد العاطلين عن العمل وفق ما أفرزته نتائج المسح الوطني حول السكان و التشغيل الذي أنجزه المعهد بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2014 نحو 605.8 ألف من مجموع السكان النشطين، و الذي بلغ عددهم 3 ملاين و998 ألف.

الفقر ظاهرة تتأثر شديد التأثر بالأوضاع التي تعيشها بلد ما كالصراعات و التجاذبات و الحروب حيث نجد أكثر الدول فقرا في العالم هي اقلها استقرارا و أكثرها حروبا و صراعات عرقية و سياسية نظرا لعدم وجود سياسات اقتصادية محكمة و مدروسة تقوم بالتوزيع العادل للثروات بين السكان و تقليص التفاوت بين الجهات.

و إذا أردنا أن نرسم خارطة للعلاقة بين البطالة و الفقر بتونس فإننا نلاحظ أن معدل الوطني للفقر في تونس[5]. حسب المقياس العالمي الذي حدد عتبة الفقر بدخل 2 دولار للفرد الواحد يوميا 24.7% وتبقى هذه الأرقام رغم فضاعتها محل شك، إذا علمنا أن واحد مليون بطال حسب المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 2011/11/2 حيث وصلت البطالة بولاية قفصة 46% و القيروان 41% وسيدي بوزيد 40% والقصرين 39% ، و هي نفس الولايات التي تعاني من نسبة بطالة عالية كما ورد في جزء سابق .أما عن نسب الفقر فهي تتوزع حسب الولايات كما يلي:

[5] حسب الجهات الرسمية - وزارة الشؤون الاجتماعية: دراسة أنجزت في ماي 2011

جدول عـ8ـدد

نسبة الفقر و البطالة حسب المحافظات

المحافظة	نسبة الفقر 2011/	النسبة العامة للبطالة 2010	المحافظة	نسبة الفقر 2011/	النسبة العامة للبطالة 2010
تونس	13.4	14.2	جندوبة	41.0	17.7
اريانة	10.1	10.8	الكاف	42.0	12.4
بن عروس	12.8	12.2	سليانة	50.1	15.6
منوبة	11.0	15.3	القيروان	34.0	10.6
نابل	17.8	11.4	القصرين	46.4	20.7
بنزرت	23.8	12.8	سيدي بوزيد	42.3	14.7
زغوان	31.0	9.4	قفصة	30.9	28.3
سوسة	14.9	13.0	توزر	38.7	17.0
المنستير	15.8	6.1	قبلي	32.8	17.5
المهدية	29.8	12.2	قابس	28.9	18.1
صفاقس	17.8	7.4	مدنين	24.5	13.9
			تطاوين	38.3	28.8

فالعلاقة بين البطالة و الفقر و إن بدت في منطقها من البديهيات، حيث انه يعتبر فقيرا كل من ليس له عمل كمورد رزق لتلبية حاجياته الأساسية، إلا انه توجد متغيرات أخرى تؤثر في هذه البديهية و من أهمها المجال ، ففي المجال الحضري يمكن أن تكون العلاقة سببية بامتياز بين البطالة و الفقر، إلا انه في المجال الريفي لا تكون هذه العلاقة واضحة بحكم العلاقات الاجتماعية و حالة التضامن الموجودة بين سكان هذا المجال، كذلك يوجد متغير ثان هو مدى حضور القطاع اللاشكلي، إذ يقلص هذا الأخير من حدة الفقر.

من الممكن أن ترتبط مشاكل البطالة بمشاكل الفقر، فالواقع أن احد الأدوات المهمة في علاج الفقر هو توفير فرص للشغل المنتج بالأجر الكافي لمجموع الفقراء. ولكن توفير العمل لا يمكن أن يكون العامل الوحيد لتحقيق الرفاهة و التنمية.

غير أن هذا الارتباط بين البطالة و الفقر يجب أن لا يخفي عن أعيننا أن مشكلة البطالة و مشكلة الفقر مواضيع منفصلة و يجب عدم الخلط بينهما.لأنه مجرد توفير فرص للعمل لا يمكن تلقائيا علاج مشاكل الفقر، فمن الشائع أن يحصل رب العائلة على عمل، ولكنه يعيش هو و أسرته في حالة من الخصاصة و الاحتياج.خاصة إذا كان (رب العائلة) لا يملك أي مهارات أو أي أصول مالية أو عينية أو كانت له أسرة ممتدة. و لأسباب تقريبا متشابهة لا يكفي مجرد خلق فرص العمل لنتمكن من القول انه يوجد توزيع عادل للثروة، لان احد الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع المداخيل هو اللاتكافئ في توزيع الثروات. و إن ساعدت زيادة فرص الشغل في التساوي في توزيع المداخيل من العمل المنتج ،فإنها لن تكون كذلك في التساوي في توزيع الدخل من الثروة.

تكبر ظاهرة الفقر و تمتد أكثر خاصة في المناطق الريفية لولايات الوسط الغربي و الشمال الغربي ليلتجأ المواطن الفقير و العاطل عن العمل إلى طرق أخرى لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني كالتهريب، و العمل الموازي ليصل الأمر إلى حد العبث بالثروات البيئية مثل قص أشجار الغابات و بيعها في السوق السوداء، بحثا عن قوته اليومي, و هروبا من الجوع و التشرد الذي بدء يهدده.

أن الاستمرار في الاستغلال غير المرشد للموارد الطبيعية قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، لذلك وجب خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان و محيطه، يتحقق عندها صون للبيئة، و لا يكون هذا ممكنا إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة للعمل أولا ثم في مجالات التعليم والصحة والتنمية، حتى نتمكن من التقليص في نسبة الفقر. كل هذا في غياب إستراتيجية واضحة المعالم للحد من ظاهرة الفقر , و هي إستراتيجية تتطلب أولا توفير مواطن شغل قارة للعاطلين و ثانيا توزيعا عادلا للثروة و للمشاريع بين مختلف الجهات[6].

خاتمة

يتفق جميع الباحثين الذين خاضوا في دراسة مشكلة البطالة أنه من الصعب توضيح العلاقة الموجودة بين البطالة و الفقر، ذلك أن البطالة تؤدي إلى زيادة نسب الفقر، فأسر العاطلين عن العمل تصبح أسرا محتاجة إذا كان رب العائلة لا يشتغل، فبالرغم من أن الإحصائيات الرسمية في تونس لا توفر الأرقام حول عدد العاملين بالقطاع اللاشكلي "الغير مهيكل" باعتباره يمثل ما يعرف بالبطالة المقنعة إلا أن ما تم تقديمه من أرقام في هذا البحث توضح أن عدد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية التي بنيت عليها الدراسة و المتمثلة في أن التقليص من تفاقم ظاهرة البطالة هو عامل أساسي يساعد على النهوض برفاهية الأفراد و المجتمعات، فالمؤشرات الحالية حول معدلات الشغل و نسب البطالة في تونس تشير إلى انه من الصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة ، إن فرصة تونس من أجل تحقيق ذلك مهددة لأنه من أجل تحقيق هذا الهدف، فإنه يلزم تخفيض نسب البطالة مما يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر، فطالما أن معدلات البطالة عالية في تونس و طالما أن مداخيل الأفراد ضعيفة، فإن الرفاهية ستظل دائما مفقودة، و في مثل هذه الظروف يستحيل الوصول إلى تحقيق الاستدامة الاجتماعية. هذه الأخيرة يكون لها مضمون عيني عندما تتكامل كل دول العالم فيما بينها ، فتتحسن الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق

[6] - تؤكد الدراسات التي قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية ان تونس تحتاج سنويا الى 7000 مليون دينار للقضاء على هذه الظاهرة ،عكس ما هو متاح لها الآن و الذي لا يلبي الحاجة وهو 5000 مليون دينار.

هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدولي ، وهي:

تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأمد لجميع الدول والمجتمعات دون استثناء أو تمييز،لمحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة ،تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، و يكون ذلك بتسهيل حركة العبور لطالبي الشغل بين جميع الدول سواء تلك المصدرة لهذه القوى العاملة أو تلك المستقطبة لهم، على هذا الأساس نفهم استدامة التنمية في بعدها الاجتماعي الوطني و الإقليمي و القومي و كذلك الدولي

المراجع:

1. نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية
2. WCED, 1987,(World commission on Environment and Development),Our Common Future,Oxford : Ooxford University Press.
3. وليم، راكز هاويت،1990.مترجم .نحو عالم مستديم، مجلة العلوم عدد 1 الكويت.
4. العوضي ، سعد عبد الله، البيئة و التنمية المستدامة، الجمعية العربية لحماية البيئة. 2003 الأردن
5. Barbara,Ingham,1995,Economics and Development, Mc Graw-Hill Book Ccompany Ltd London.
6. محمد عبد البديع،1990.اقتصاد حماية البيئة،مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة العدد 420/419 يناير.
7. Saida henni- inégalités sociales, croissance et développement durable, université de bordeaux IV, septembre 2004 page 2.
8. نور الدين هرمز، النمو و العمالة و الفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية.سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية .المجلد 29 العدد1، 2007. ص3
9. Saida Hhenini, université de Versailles Saint-Quentin en Yvelines, pauvreté de capacité et développement durable en Algérie,
10. نور الدين هرمز.مصدر سابق، الصفحة 17.